

من حق تنظاها

دليل الحق في التجمع السلمي



جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات



دليل عملي للمتظاهرين والمتظاهرات في تونس للتعرف على الحق في التجمع السلمي، والوقاية من مخاطره، والتصرف السليم عند وقوع إنتهاك



تونس، سبتمبر 2026

هذا الدليل وثيقة عمل موجّهة إلى كل من يشارك أو يفكر في المشاركة في تحرك احتجاجي أو مسيرة أو وقفة داخل تونس.

أعدّ بلغة قانونية مبسّطة، بهدف مساعدة القارئ على فهم الإطار القانوني الذي يضمن حقه في التجمع السلمي وينظّم ممارسته، والتعرّف على السلوك السليم قبل التحرك وأثناءه وبعده، والتصرّف بشكل مدروس عند وقوع إيقاف أو تتبّع أو إجراء على خلفية ممارسة الحق في التظاهر والتجمع السلمي.

لا يعوّض هذا الدليل الاستشارة القانونية الفردية والمتخصّصة التي قد تقتضيها خصوصية كل وضعية، وإنما يوفر قاعدة معرفية عملية ومنظمة تساعد على فهم الحق، وتقدير المخاطر، وتحديد الخطوات الواجب اتّخاذها، واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.



منهجية إعداد الدليل

أعدّ هذا الدليل بالاعتماد على منهجية تجمع بين البحث القانوني والتحليل العملي، بهدف توفير مرجع مبسّط وقابل للاستعمال المباشر من قبل المتظاهرين والمتظاهرات في تونس.

واستند إعداده إلى:

مراجعة النصوص القانونية والدستورية ذات الصلة المباشرة، وفي مقدّمتها دستور سنة 2022 من خلال الفصول 25 و42 و55 منه، القانون عدد 04 لسنة 1969 المتعلق بالاجتماعات العامة والمواكب والاستعراضات والمظاهرات والتجمهر الذي نُقِّح بموجب المرسوم عدد 13 لسنة 2011، ومجلة الإجراءات الجزائية التي نُفِّحت بالقانون عدد 05 لسنة 2016، وما يتّصل بالسياق من نصوص أخرى مثل المرسوم عدد 54 لسنة 2022، قانون مكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال لسنة 2015، قانون القضاء على التمييز العنصري.

مراجعة المعايير الدولية الملزمة للدولة التونسية، وفي مقدّمتها المادتان 12 و21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتعليق العام رقم 37 (2020) للجنة المعنية بحقوق الإنسان، والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية.

تحليل الأحكام القانونية التي تُرتّب الحقوق والالتزامات المرتبطة بالتجمع السلمي كشروط الإعلام المسبق، حدود المنع، تدرّج استخدام القوة، حقوق الشخص الموقوف.

اعتماد مقارنة عملية تجيب، في كل مسألة، عن ثلاثة أسئلة محورية، ماذا يقول القانون أو المعيار؟ ماذا أفعل أنا عملياً؟ ما هي الأخطاء التي يجب تجنبها؟

صياغة المحتوى بلغة قانونية بسيطة وواضحة، بعيدة عن الغموض الفقهي غير الضروري، مع المحافظة على الدقة في كل إحالة قانونية.

أساس هذا الدليل هو النص الدستوري والقانوني التونسي والمعيار الحقوقي الدولي الملزم لتونس، لا رصد ميداني ولا تقرير. الأمثلة الواقعية الواردة فيه توضيحية ومجرّدة، وظيفتها شرح كيفية تطبيق المعيار، لا توثيق واقعة بعينها. الإحالات القانونية محدّثة إلى تاريخ الإصدار ويجب التحقق من أرقام الفصول في الرائد الرسمي قبل كل طبعة جديدة.

المقدمة

1. الخلفية والدوافع

يشارك المواطنون والمواطنات بكثافة في التحركات الاحتجاجية، ويتحمّلون جزءًا معتبرًا من كلفتها. حيث أن التجمع السلمي حق مضمون بنص الدستور التونسي الصادر في سنة 2022 وبالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه تونس، وهو حق قائم بذاته لا يُمارَس على سبيل التسامح ولا يحتاج إذنًا مسبقًا من أحد ليُمارَس.

غير أنّ هذه الحرية لا تُعفي الفرد عن معرفة الإطار القانوني الذي ينظّم ممارستها، شروط الإعلام المسبق حين يقتضيه القانون، وحدود المنع، والتدرّج الذي يُفترض أن يحكم تدخّل القوة العمومية، والحقوق الإجرائية التي يكفلها القانون لكل شخص يقع إيقافه.

وفي الواقع العملي، كثير من المواطنين والمواطنات يشاركون للمرة الأولى دون أن يعرف ما إذا كان التحرك يقتضي إعلانًا مسبقًا، ولا ما يفعله إذا سُلم له استدعاء، ولا كيف يحمي هاتفه، ولا كيف يوثّق ما يراه بطريقة تصلح دليلًا. هذا النقص في المعرفة يجعل المتظاهرة عرضة لمخاطر كان يمكن تجنبها، ليس بالضرورة بسبب ارتكابه مخالفة، وإنما أحيانًا بسبب جهله البسيط بإجراء أو بحق يملكه في الأساس.

2. الفجوة التي يعالجها الدليل

النصوص القانونية والمعايير الحقوقية موجودة، غير أنّ أغلب المتظاهرين والمتظاهرات يواجهون هن صعوبة في تحويل هذه الأحكام إلى سلوك عملي وواضح في اللحظة التي يحتاجونه فيها، هل تحركي يقتضي إعلانًا مسبقًا؟ من الجهة التي أتوجّه إليها؟ ماذا أفعل إذا صدر إنذار بالتفرّق؟ ما حقوقي إذا أوقفت؟ كيف أحمي هاتفي ومن معي من الأخطار الرقمية؟

كما أن المخاطر لا تقتصر على الجانب الجزائي وحده، بل تشمل أيضًا الجوانب الميدانية والصحية من قبيل الغاز المسيل للدموع، التدافع،

التطويق، والجوانب الرقمية كالتصوير والنشر وحماية الغير.

هذا الدليل يسعى إلى سدّ هذه الفجوة عبر تبسيط النصوص وتحويلها إلى خطوات عمل وأسئلة محورية وقوائم تحقّق وبطاقات جيب جاهزة، استثنائاً بالمعايير الحقوقية الدولية المرجعية في هذا المجال خاصة التعليق العام رقم 37.

3. أهداف الدليل

يهدف هذا الدليل إلى:

- شرح الإطار القانوني للحق في التجمع السلمي في تونس بصورة مبسّطة وعملية.
- تمكين المتظاهرة/ة من معرفة حقوقه بدقة، بما يقلّل احتمال وقوعه في مخالفة عن جهل، وبما يمكنه من التعرّف الفوري على أي تجاوز لهذه الحقوق من قبل السلطة.
- توضيح ما ينبغي القيام به قبل المشاركة في تحرّك، وأثناءه، وعند وقوع إيقاف أو استدعاء.
- توفير أدوات عملية جاهزة للاستعمال المباشر بطاقة جيب، استمارة توثيق حادثة، معجم مصطلحات.
- تمكين منشقي المظاهرات والموقفات من مواكبة زملائهم وتنظيم الاستعداد الجماعي قبل أي تحرّك.

4. الفئة المستهدفة

هذا الدليل موجّه أساساً إلى:

- المتظاهرين والمتظاهرات المشاركين.ات أو الراغبين.ات في المشاركة في تحرّكات احتجاجية.

- منسقي ومنسقات التحركات والمظاهرات الاحتجاجية.
- المراقبين والمراقبات المستقلين الذين يواكبون التحركات بصفة حقوقية.
- العائلات والمرافقين الذين يودّون فهم الإطار القانوني الذي يحكم مشاركة ذويهم.
- المحامين والمحاميات والمرافقين الفنيين الذين يشتغلون مع المتظاهرون.ات في هذا السياق.

5. كيفية استخدام الدليل

يمكن استعمال هذا الدليل بطريقتين متكاملتين:

- قراءة شاملة في الأوقات العادية، قبل أي موسم تحركات، لبناء معرفة قانونية وميدانية مسبقة وتنظيم الاستعداد الجماعي داخل المجموعة.
 - قراءة موضوعية وسريعة عند حدوث إشكال محدّد، مثل التوجّه إلى تحرك خلال ساعات، أو وقوع إيقاف، أو تلقّي استدعاء أمني.
- يُنصح كل مجموعة أو جهة منظمة للتحركات الاحتجاجية بتكليف شخص أو فريق يتولّى متابعة هذا الدليل، وتحيين بطاقاته وقوائمه وإحالاته القانونية بصفة دورية، بما يضمن ملاءمتها مع التغيّرات القانونية والإجرائية ذات الصلة.

الجزء الأول:
الحق في التجمع السلمي
وأساسه القانوني



الفصل الأول: ما هو الحق ومن يملكه

1. كيف يُعرّف التجمع السلمي؟

التجمع السلمي هو حضور جماعي مقصود في فضاء ما، لغرض التعبير عن رأي أو مطلب أو موقف، أو للتأكيد على تضامن أو هوية جماعية. يشمل الوقفة والمسيرة والاعتصام والتجمع داخل الحرم الجامعي، ولا يشترط أن يكون منظّمًا من جهة معلومة، ولا كبير العدد، ولا في فضاء عمومي بعينه، فهو يشمل التجمعات في الأماكن الخاصة والتجمعات التي تُعقد عبر شبكة الإنترنت كذلك.

2. متى يبقى التجمع "سلميًا" رغم الظروف؟

لفظ "سلمي" تصف سلوك المشاركين، لا مزاج التجمع ولا موافقة السلطة عليه:

التجمع لا يفقد صفته السلمية لمجرد أنه يزعج أو يخالف النظام أو يعطّل حركة المرور والنشاط اليومي. مجرد التعطيل لا يرقى إلى "العنف"، والحق يحمي حملات العصيان المدني والعمل المباشر شريطة أن تبقى غير عنيفة.

التجمع لا يفقد صفته السلمية بسبب أعمال عنف متفرقة صادرة عن أفراد معدودين، لا تُنسب هذه الأفعال إلى المشاركين. الآخرين ولا إلى المنظمين ولا إلى التجمع ككل.

التجمع لا يفقد صفته السلمية بسبب عنف صادر عن السلطات، أو عن أفراد من الجمهور، أو عن مشاركين في تجمع مضادّ.

التجمعات العفوية، وهي عادة استجابة مباشرة لأحداث جارية، محمية بالقدر نفسه، ولا تفقد صفتها السلمية لعدم استيفاء المنظمين شكليات قانونية محلية.

لا يعتبر التجمع سلميًا فقط إذا كان هناك عنف واسع النطاق وخطر، استخدام فعلي للقوة الجسدية ضد الآخرين يُحتمل معه إصابة أو وفاة أو ضرر جسيم بالمتملكات. مجرد الدفع أو التدافع لا يرقى إلى هذا المستوى.

3. من يملك هذا الحق؟

لكل فرد الحق في التجمع السلمي، بمن في ذلك المواطنين وغير المواطنين. يمارس هذا الحق من قبل الرعايا الأجانب والمهاجرين.ات وطالبي.ات اللجوء واللاجئين.ات والأشخاص عديمي.ات الجنسية دون تمييز.

الفصل الثاني: مصادر الحق والتزامات الدولة

1. ما هي المصادر القانونية للحق؟

يضمن الفصل 42 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 الحق في التجمع السلمي إذ ينص صراحة على “حرية الاجتماع والتظاهر السلميين مضمونة”. وتلتزم تونس بموجب المادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه تونس سنة 1968.

كما لا يجوز تقييد الحق إلا بمقتضى قانون، ولضرورة، ودون المساس بجوهره، وبشكل مبرّر بأهدافه ومتناسب مع دواعيه، وفق الفصل 55 من الدستور. كل قيد لا يستجيب لهذه الشروط الأربعة قابل للطعن. هذا هو المعيار الذي يُقاس عليه كل قيد يرد لاحقًا في هذا الدليل لا العكس.

2. ما هي التزامات الدولة الثلاثة تجاه هذا الحق؟

يوضّح التعليق العام رقم 37 (2020) الصادر عن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وهي الهيئة المكلفة بتفسير العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أن التزام الدولة تجاه الحق في التجمع السلمي يقوم على ثلاثة أبعاد مترابطة:

تلتزم الدولة بعدم التدخل في ممارسة الحق في التجمع السلمي. ويعني ذلك

عدم جواز فرض عقوبات على منظمي التجمعات السلمية أو المشاركين. ات فيها دون سبب مشروع، كما لا يجوز للدولة تقييد أنشطة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من المراقبين المستقلين لمجرد قيامهم بمراقبة التجمعات أو توثيقها أو إعداد تقارير بشأنها.

تلتزم الدولة بتيسير ممارسة الحق في التجمع السلمي، من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين الأفراد من ممارسة هذا الحق بصورة فعلية وآمنة. ويشمل ذلك عند الاقتضاء فتح الطرقات أو إعادة توجيه حركة المرور، وحماية المشاركين من الاعتداءات أو أعمال العنف التي قد تصدر عن أفراد من الجمهور، فضلاً عن ضمان إمكانية عقد التجمعات والتجمعات المضادة دون تعطيل غير مبرر.

تحمل الدولة التزامًا بالمساءلة وضمان سبل الإنصاف الفعّالة في حال وقوع انتهاكات لهذا الحق. ويشمل ذلك توفير آليات فعّالة للشكوى والإنصاف، وإجراء تحقيقات فعّالة ومحيدة وفي الوقت المناسب في جميع الادعاءات المتعلقة بوقوع انتهاكات أو باستخدام غير قانوني للقوة أثناء التجمعات.

وبذلك، لا يقتصر التزام الدولة على الامتناع عن التدخل غير المشروع في التجمعات السلمية، بل يمتد إلى تهيئة الظروف التي تسمح بممارسة هذا الحق وحمايته، وضمان المساءلة والإنصاف عند انتهاكه.

يضيف التعليق العام أن حجب الاتصال بالإنترنت أو إعاقة الوصول إلى محتوى متعلق بتجمعات سلمية غير جائز، وأن إغلاق المنافذ المؤدية إلى مكان التجمع يمسّ إضافة إلى ذلك بالحق في حرية التنقل المضمون بالمادة 12 من العهد الدولي.

3. ماذا عن عدم التمييز؟

يجب أن يُضمّن الحق للجميع دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو الأصل الإثني أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل الاجتماعي أو الإعاقة أو التوجّه الجنسي أو الهوية الجندرية أو أي وضع

آخر. أي تفاوت في المعاملة بين تجمعات متشابهة من حيث الظروف الموضوعية، دون مبرر يستجيب لشروط الفصل 55 من دستور 2022، يُثير تساؤلًا جديدًا حول مطابقتها لهذا الالتزام، ويستحق التوثيق والطعن به عبر القنوات القانونية المتاحة.

4. ما هي حماية المراقبين والصحافيين؟

يؤكد التعليق العام رقم 37 أن للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمراقبين المستقلين الحق في مراقبة التجمعات دون أن يتعرّضوا لأعمال انتقامية أو مضايقات أو مصادرة أو إتلاف لمعدّاتهم، وأن هذا الحق لا ينتهي حتى في حال إعلان التجمع غير قانوني أو تم تفريقه. يُبنى عليه الجزء الرابع من هذا الدليل المخصّص للمواكبة والتوثيق.

الفصل الثالث: الإطار القانوني التونسي التفصيلي

1. ماذا يقول القانون؟

ينظّم القانون عدد 04 لسنة 1969 المؤرخ في 24 جانفي 1969، المتعلق بالاجتماعات العامة والمواكب والاستعراضات والمظاهرات والتجمهر، وهو نص سابق للثورة ينص على أن نظام المظاهرات يستوجب الإعلام المسبق، ولا يزال ساري المفعول بهذه الصيغة.

يخضع القانون ثلاثة أشكال مختلفة من التجمعات، ويخضع كل شكل منها لنظام قانوني خاص من حيث التعريف والشروط والإجراءات والآثار المترتبة عليه، وهي الاجتماع العام، والموكب أو المظاهرة، والتجمهر.

يتمثل الاجتماع العام في لقاء يُعقد في فضاء لا يُعدّ طريقًا عامًا. ويُمارس هذا النوع من التجمعات بصورة حرة ودون اشتراط الحصول على ترخيص مسبق، مع الالتزام بالإعلام المسبق وتعيين هيئة مسؤولة عن تنظيم الاجتماع تتكون من ثلاثة أشخاص على الأقل.

أما الموكب أو المظاهرة، فيتعلق بكل تحرك أو تجمع يتم في الطريق العام، بصرف النظر عن طبيعته أو الغرض منه. ويشترط القانون في هذه الحالة تقديم إعلام مسبق، على أن يتضمن هذا الإعلام، من بين أمور أخرى، أماكن التجمع والمسالك التي سيسلكها الموكب أو المظاهرة، إضافة إلى البيانات المتعلقة باللافئات أو غيرها من العناصر ذات الصلة بالتجمع.

في المقابل، يُقصد بالتجمهر تجمع الأشخاص في الطريق العام أو في الساحات العمومية، عندما يكون مسلحاً أو من شأنه أن يؤدي إلى الإخلال بالراحة العامة. ويُعامل التجمهر باعتباره حالة محجّرة، ويخضع لإجراءات خاصة تتعلق بالتفريق، فضلاً عن عقوبات أشد مقارنة بالاجتماعات العامة والموكب أو المظاهرات التي تتم وفق الشروط القانونية.

وبذلك، يميّز الإطار القانوني بين التجمع المشروع الذي يتمتع بالحماية القانونية، والتجمع الذي يخضع لإجراءات تنظيمية مسبقة، والتجمهر المحجّر، مع اختلاف النظام القانوني والإجراءات والعقوبات المترتبة على كل حالة.

هذا ويجب الانتباه إلى العبارة الفضاضة “قد ينتج عنه إخلال بالراحة العامة” في تعريف التجمهر، فهي تتيح تكييف تجمّع عادي على أنه تجمهر. لذلك وجب معرفة في أي فئة يدخل تحرّكك مسبقاً لتحديد النظام الواجب اتّباعه بدقة.

2. من هي الجهة المختصة؟

بالنسبة للإعلام المسبق: يُودّع لدى الولاية أو المعتمدية، وفي العاصمة لدى إدارة الأمن الوطني.

بالنسبة لقرار المنع: تتخذه السلط المسؤولة (السلطة الجهوية)، ويُبلّغ للمنظمين بواسطة أعوان الأمن.

بالنسبة للمتابعة الجزائية: تختص بها النيابة العمومية ثم المحاكم الجزائية وفق القواعد العامة للاختصاص.

3. الإعلام المسبق: ماذا أفعل؟

يضبط القانون مجموعة من الإجراءات الواجب اتباعها عند ممارسة الحق في التجمع، ولا يعني احترام هذه الإجراءات أن السلطة تملك حقًا مطلقًا في منع التجمع. غير أن الالتزام بها يحرم السلطة من الاستناد إلى مخالفة الإجراءات كذريعة قانونية إضافية لتقييد التجمع أو منعه.

ويشترط القانون أن يتم تقديم الإعلام من قبل شخصين على الأقل يتمتعان بحقوقهما المدنية وقيمان في المنطقة المعنية، مع ضرورة التنصيص على هويتهم الكاملة وصفتهما وعنوانهما. ويؤجّه الإعلام إلى الولاية أو المعتمدية المختصة، بينما يتم تقديمه في العاصمة إلى إدارة الأمن الوطني.

أما من حيث الآجال، فيجب تقديم الإعلام قبل ثلاثة أيام على الأقل وخمسة عشر يومًا على الأكثر من التاريخ المحدد لعقد التجمع. وعند تقديم الإعلام يتعين الحصول على وصل يتضمن تاريخ وساعة تقديمه، ولا ينبغي مغادرة الجهة التي تم لديها إيداع الإعلام دون الحصول على هذا الوصل، باعتباره وسيلة لإثبات استيفاء الإجراء القانوني.

ويجب أن يتضمن الإعلام البيانات الأساسية المتعلقة بالتجمع، ولا سيما مكان انعقاده وتاريخه وساعته، إضافة إلى موضوعه وسببه. وفي حالة المظاهرة أو الموكب، تضاف إلى هذه البيانات معلومات أكثر تفصيلًا، تشمل أماكن التجمع، والطرق أو المسالك المقرر المرور منها، فضلًا عن اللافتات والرايات التي سيتم استعمالها.

وبالتالي، فإن الإعلام المسبق يمثل إجراءً قانونيًا لتنظيم ممارسة الحق في التجمع وليس نظامًا للترخيص المسبق، بما يعني أن مجرد استيفاء إجراءات الإعلام لا يحوّل ممارسة الحق إلى نشاط خاضع لإذن مسبق من السلطة، ولا يمنح الإدارة، في حد ذاته، سلطة تقديرية مطلقة لمنع التجمع.

إذا رفضت الإدارة تسلّم الإعلام أو تسليم الوصل، وثّق الرفض برسالة مضمونة الوصول مع الإشعار بالبلوغ واحتفظ بالإثبات. وصوّر الوصل بهاتفك فور تسلّمه وأرسل الصورة إلى شخص خارج التحرك.

4. المنع: ما هي ضماناتي؟

يمكن للسلط المسؤولة منع كل مظاهرة يُتوقع منها إخلال بالأمن أو بالنظام العام. هذه سلطة واسعة وليست مطلقة، وضماناتك أمامها ثلاث:

- قرار المنع قرار إداري يجب أن يكون معللاً وأن يستجيب لشروط الفصل 55 المذكورة في الفصل الثاني.
- هو قابل للطعن أمام القضاء الإداري.
- من حقل الحصول على صورة من القرار وتدوين اسم ورتبة من أبلغك به وتوقيت التبليغ، وهذه المعطيات هي ما يبني ملف الطعن لاحقاً.

5. ما هي العقوبات المنصوص عليها؟

يقرّر القانون جملة من العقوبات تختلف باختلاف طبيعة الفعل المرتكب والظروف المحيطة به. وبخصوص المشاركة في مظاهرة لم يقع الإعلام عنها أو صدر قرار بتحجيرها، يمكن أن تترتب عن ذلك عقوبة تتمثل في خطية مالية تتراوح بين 12 و120 ديناراً، إلى جانب السجن لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة. وتنطبق العقوبة نفسها على تقديم إعلام غير تام أو غير صحيح، وكذلك على الدعوة إلى المشاركة في مظاهرة قبل إيداع الإعلام أو بعد صدور قرار بتحجيرها.

أما في حالة عدم الانسحاب من تجمهر غير مسلّح بعد توجيه الإنذار الأول، فيمكن أن تصل العقوبة إلى السجن لمدة تتراوح بين شهر وسنة. وإذا تعلق الأمر بالتمادي في تجمهر غير مسلّح لم يتم تفريقه إلا باستعمال القوة، فإن العقوبة تكون أشد، إذ يمكن أن تتراوح مدة السجن بين ستة أشهر وثلاث سنوات.

كما يجزّم القانون المشاركة في ما يُصنّف باعتباره "مظاهرة عدائية" بالطريق العام، ويعاقب عليها بالسجن لمدة تتراوح بين ستة أشهر وعامين، إضافة إلى خطية مالية تتراوح بين 24 و240 ديناراً. وتشند العقوبات بصورة أكبر عند حمل سلاح أو آلة خطرة أثناء

مظاهرة أو تجمهر. ففي هذه الحالة يمكن أن تتراوح العقوبة بين ستة أشهر وعامين، وترتفع إلى خمس سنوات في حالة التجمهر، وقد تصل إلى عشر سنوات إذا وقع تفريق التجمهر بالقوة. وأخيرًا، يجرم القانون التحريض المباشر على التجمهر غير المسلّح، ويعاقب عليه بالسجن من شهر إلى سنة متى أدى هذا التحريض إلى تحقق مفعوله. وتُظهر هذه الأحكام أن المشرّع يربط العقوبات بدرجات مختلفة من المخالفة، بدءًا من عدم احترام إجراءات الإعلام أو المشاركة في تجمع محجّر، وصولاً إلى حالات التجمهر وحمل الأسلحة أو الآلات الخطرة والتحريض عليه، مع تشديد العقوبة كلما اعتبر الفعل أكثر مساؤًا بالنظام العام أو ارتبط باستعمال القوة.

6. ما هي الأخطاء التي يجب تجنبها؟

1. حمل أي شيء قابل للتكيف على أنه آلة خطيرة، فالعقوبة هناك هي الأثقل في المنظومة كلها.
2. البقاء بعد صدور الإنذار بالتفرّق، فذلك يرفع الخطر القانوني بشكل حاسم.
3. عدم الانتباه إلى الهتافات والشارات والرموز التي قد تُكيّف على أنها "مظاهرة عدائية".
4. المشاركة دون معرفة مسبقة بما إذا كان التحرك يقتضي إعلانًا أو لا، خاصة إن كنت منسّق مجموعة.
5. عدم توثيق قرار المنع أو رفض التسلّم فور وقوعه.

7. ماذا عن حالة الطوارئ ونصوص أخرى تُستعمل فعليًا؟

حالة الطوارئ سارية في تونس منذ 2015 بموجب الأمر عدد 50 لسنة 1978، وتسمح بمنع الاجتماعات وحظر الجولان دون إذن قضائي. قد تجد نفسك أمام قرار منع لا يستند إلى قانون 1969 بل إليها. اسأل دائمًا عن الأساس القانوني للإجراء المتخذ ضدك، ودون الجواب، فذلك يحدّد مسار الطعن المتاح لاحقًا.

في الممارسة، لا يُتّبع من يمارس هذا الحق بقانون 1969 وحده. النصوص التالية هي الأكثر ارتباطًا بهذا السياق ويجب معرفتها مسبقًا:

المرسوم عدد 54 لسنة 2022، وخاصة الفصل 24 المتعلق بترويج أخبار زائفة عبر أنظمة الاتصال، وله صلة مباشرة بمن ينشر توثيقًا أو تعليقًا على الشبكات الاجتماعية.

الفصل 67 من المجلة الجزائية المتعلق بارتكاب أمر موحش تجاه رئيس الجمهورية.

جريمة ”هضم جانب موظف عمومي أثناء أدائه لوظيفته“ من المجلة الجزائية، وهي تهمة ترافق غالبًا محاضر الإيقاف في هذا السياق.

جريمة تكوين وفاق، التي يمكن أن تحوّل مشاركة جماعية عادية إلى وصف جريمة منظمّة.

قانون مكافحة الإرهاب عدد 26 لسنة 2015، ويرتّب نظام إيقاف ومدد احتفاظ أثقل بكثير، علمًا أن التعليق العام 37 صريح في أن مجرّد تنظيم تجمع سلمي أو المشاركة فيه لا يمكن تجريمه بموجب قوانين مكافحة الإرهاب.

مجلة الاتصالات، وخاصة الفصل 86 المتعلق بالإضرار بالغير عبر شبكات الاتصال العمومية.

8. ماذا عن الحرم الجامعي؟

لا يوجد نص يمنح الجامعة حصانة مطلقة تجاه تدخّل قوات الأمن. تعامل مع الحرم الجامعي كفضاء عادي من حيث الاستعداد القانوني والميداني، مع فارق واحد مهم وهو أن التحرك داخله قد يعرّضك إضافة إلى ذلك لمسار تأديبي جامعي مستقلّ عن المسار القضائي، وهو ما يتناوله الفصل الثاني من الجزء الثالث.

الفصل الرابع: معيار التدرّج في استخدام القوة

هذا هو المعيار الذي تقيس به مشروعية ما يقع أمامك، سواء بالرجوع إلى القانون التونسي أو إلى المعيار الدولي المكملّ له.

1. ماذا يقول القانون التونسي؟

لا يُشكّلت التجمهر بالقوة إلا بعد أن يقوم ممثّل السلطة المختصة، وهو من له صفة الضابطة العدلية ويرتدي الزي الرسمي أو يحمل شعار وظيفته، بثلاث خطوات:

الإعلان عن حضوره بتسميع "امتلوا للقانون - تفرّقوا" بمضخّم الصوت، أو باستعمال ضوء أحمر غير مستمرّ.

إنذار أوّل "إنذار أوّل - تفرّقوا وإلا سيقع استعمال القوة".

إنذار ثانٍ وأخير إذا بقي الأوّل بدون نتيجة. وإذا كان التفريق يستوجب استعمال الأسلحة، يجب أن يُكرّر الإنذار الثاني مرّتين.

ثم يضبط القانون تدرّجًا في الوسائل حيث يبدأ بالرشّ بالماء أو المطاردة بالعصي، فالرمي بالقنابل المسيلة للدموع، فطلق النار عموديًا في الفضاء للتخويف، فطلق النار صوب الأرجل.

2. ماذا يقول المعيار الدولي المكمل؟

المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية، والتعليق العام رقم 37، يضعان معيارًا أكثر صرامة يجب قراءته إلى جانب النص الوطني:

لا يجوز تفريق التجمعات إلا في حالات استثنائية، إذا لم يعد التجمع سلميًا، أو إذا كان هناك دليل واضح على تهديد وشيك بعنف خطير لا يمكن التصدي له بوسائل أخرى كاعتقال أشخاص بعينهم. عند التفريق يجب استخدام الحد الأدنى فقط من القوة اللازمة.

الأسلحة الأقل فتكًا كالغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه تُستعمل فقط كملاذ أخير، بعد إنذار وإتاحة فرصة حقيقية للتفرّق.

الأسلحة النارية لا تُستعمل مطلقًا لتفريق تجمّع، ولا لحفظ الأمن أثناء التجمعات بصورة عامة.

صلاحية "التوقيف والتفتيش" تُمارس فقط على أساس اشتباه معقول بارتكاب جريمة خطيرة أو التهديد بارتكابها، مجرّد المشاركة في تجمع سلمي أو الارتباط به لا يشكّل سببًا معقولًا لإيقاف أي شخص وتفتيشه.

الاحتجاز الوقائي لأفراد لمنعهم من المشاركة في تجمعات قد يشكّل حرمانًا تعسفيًا من الحرية.

الاحتواء "التطويق" لا يُستعمل إلا عندما يكون ضروريًا ومتناسبًا للتصدي لعنف فعلي أو تهديد وشيك.

تُسجّل جميع حالات استخدام القوة من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وتُدرج في تقرير شفاف، وينبغي أن يُظهر هؤلاء الموظفون شكلًا من أشكال تحديد الهوية يسهّل التعرّف عليهم.

هذا التفاوت الملحوظ بين درجة الصرامة في النص الوطني، الذي يجيز صراحة إطلاق النار مباشرة في حالات معيّنة والمعيار الدولي الذي يستثني

الأسلحة النارية كليًا من تفريق التجمعات. نقطة يجب أن تعرفها، أي استعمال للسلاح الناري لغرض التفريق يبقى من زاوية المعيار الدولي الملزم لتونس مسألة تستحق التدقيق والطعن، بصرف النظر عن مدى تطابقه مع النص المحلي.

3. ماذا أوثق في هذه اللحظة بالذات؟

هل سمعت إنذارًا؟ كم مرّة؟ في أي توقيت بالدقيقة؟ عبر مضخّم صوت أم لا؟ هل كان مصدره شخص يرتدي الزي الرسمي أو يحمل شعار وظيفته؟ هل رأيت رقمًا على الزي؟ بأي وسيلة بدأ التدخّل؟ هل استُنفدت الدرجات الأدنى قبلها؟

بهذه التفاصيل تصبح الشكوى قابلة للاستعمال أمام القضاء.

الجزء الثاني:
الاستعداد والسلامة الميدانية



الفصل الأول: قبل الخروج

الميدان لا يتيح وقتاً للتفكير، لذلك تُتخذ أغلب القرارات المهمة قبل الخروج. خمس دقائق من التقييم تغيّر الكثير.

1. ما الأسئلة الخمسة التي أطرحها على نفسي؟

ما هدفي من الحضور، مشاركة أم توثيق أم مساندة من بعيد؟ الأدوار الثلاثة تقتضي استعدادات مختلفة.

ما حساسيتي الشخصية، هل عندي ربو أو مرض مزمن، وهل أتناول دواءً منتظماً، وهل سبق أن أوقفت، وهل وضعي الإداري هش؟ من يعرف أنني ذاهب، ومتى ينتظر عودتي؟ ما مسلك انصرافي الأول والبديل، وأين نقطة التجمّع؟ وأخيراً، ما الخط الذي لن أتجاوزه اليوم؟ حدّده الآن وأنت هادئ.

2. ماذا أحمل وماذا لا أحمل؟

عند المشاركة في تجمع أو مظاهرة، يُستحسن أن يقتصر ما يحمله الشخص معه على الأشياء الضرورية التي تساعد على ضمان سلامته وتيسير تنقله، مع تجنّب حمل أي أدوات أو مواد قد تُفهم أو تُستعمل باعتبارها مصدر خطر أو قد تعرّضه للمساءلة.

ومن المستحسن حمل بطاقة التعريف الوطنية أو بطاقة الطالب لإثبات الهوية عند الحاجة، إلى جانب كمية من الماء في قارورة بلاستيكية يمكن استخدامها للشرب أو لغسل العينين عند الضرورة. كما يمكن حمل الأدوية الشخصية، شرط أن تبقى في تغليفها الأصلي وأن تكون مرفقة بالوصفة الطبية عند الاقتضاء.

وُستحسن كذلك استخدام نظارات تحيط بالعينين وارتداء كمامة أو حمل قطعة قماش قطنية، إلى جانب الاحتفاظ برقم محامٍ أو محامية أو رقم خط قانوني مكتوباً على ورقة، ويمكن الاحتفاظ بنسخة إضافية منه على الساعد تحسباً لفقدان الورقة.

ومن الناحية العملية، يُفضّل حمل مبلغ مالي صغير مخصص للنقل وبطاقة النقل، فضلًا عن بطارية احتياطية مشحونة لضمان إمكانية التواصل عند الحاجة.

في المقابل، ينبغي تجنّب حمل أي أداة يمكن تكييفها أو اعتبارها سلاحًا، حتى وإن كانت في الأصل أداة للاستعمال اليومي، مثل المقص أو المفك أو السكين مهما كان حجمها. كما ينبغي عدم حمل مواد محجّرة أو أدوية دون وصفة أو خارج تغليفها الأصلي، وكذلك تجنّب حمل دفتر أو قائمة تتضمن أسماء وأرقامًا حقيقية لزملاء أو أشخاص آخرين.

ويُستحسن أيضًا عدم حمل معدات تصوير احترافية ولافتة إذا كان الشخص غير معرّف أو غير مصرّح به كصحفي، كما يُنصح بعدم اصطحاب مبالغ مالية كبيرة أو أشياء ثمينة. ومن منظور حماية البيانات، من الأفضل عدم حمل الهاتف الأساسي إذا كان يحتوي على بيانات حساسة تخص الشخص أو غيره، كما ينبغي تجنّب اصطحاب حاسوب أو أي جهاز إلكتروني يحتوي على أرشيف أو معلومات حساسة.

والقاعدة الأساسية هي أن يحمل الشخص معه الحد الأدنى الضروري من الوثائق والوسائل الشخصية، وأن يتجنب كل ما يمكن أن يشكل خطرًا على سلامته أو يُستعمل لتأويل مشاركته في التجمع أو نشاطه على نحو يعرّضه للمساءلة، مع إيلاء أهمية خاصة لحماية البيانات الشخصية والحساسة.

اكتب رقم المحام/ية بقلم غير قابل للمسح على ساعدك الداخلي، وضع نسخة على ورق في جيب داخلي، وأضف رقم شخص واحد من عائلتك. السبب بسيط وهو أن الهاتف قد يُحجز أو تنفذ بطاريته أو يُفقد في التدافع.

3. ماذا عن اللباس؟

أحذية مغلقة يمكن الجري بها. لباس طويل من قماش قطني، لأن الأقمشة الصناعية تلتصق بالجلد إذا تعرّضت للحرارة. تجنّب العدسات اللاصقة نهائيًا، فهي تحتجز أي مادة كيميائية داخل العين. تجنّب كذلك الحلي

المتدلّية والأوشحة الطويلة والشعر غير المربوط، فكلها نقاط ضعف عند السحب أو التدافع، وتجنّب الكريمات الدهنية على الوجه لأنها تحتجز الجزيئات المهيّجة. واحمل قطعة لباس إضافية بسيطة تسمح بتغيير مظهرك عند الانصراف.

4. كيف أنظّم مجموعة أمان؟

لا تحضر وحدك. أصغر وحدة فعّالة ثلاثة إلى خمسة أشخاص يعرفون بعضهم ويتفقون مسبقاً على نقطة تجمّع أولى وثانية أبعد، وعلى مدّة انتظار محدّدة قبل الانصراف. وزّعوا الأدوار من يراقب المحيط، ومن يوثّق، ومن يحمل الماء والإسعافات، ومن يبقى على تواصل مع الخارج.

عَيّنوا شخصاً مرجعياً لا يشارك في التحرك، يعرف أسماء الجميع وأرقامهم ورقم المحام/ية، ومهمّته التحرك إذا انقطع الخبر عن أحدهم. واتّفقوا على ثلاث كلمات واحدة للانصراف الفوري، وواحدة للاجتماع في نقطة التجمّع، وواحدة تعني "أنا بخير لكن لا أستطيع الكلام". وقاعدة أساسية لا يبقى أحد وحده ولا ينصرف أحد وحده، وإذا أوقف أحدهم فهمّة الباقيين التوثيق والإبلاغ دون تدخّل جسدي.

قائمة تحقّق الدقيقة الأخيرة

- أعلمتُ الشخص المرجعي بموعد خروجي وموعد عودتي المتوقع.
- عطّلتُ البصمة والتعرّف على الوجه، ووضعتُ رمز عبور طويل.
- أغلقتُ تسجيل الموقع في تطبيق الكاميرا.
- الرقم القانوني مكتوب على ساعدي وعلى ورقة في جيب.
- لا عدسات لاصقة، حذاء مغلق، ماء، دواء بوصفته.
- راجعتُ محتوى هاتفي وحذفتُ ما قد يضرّ بغيري.

الفصل الثاني: في الميدان – القراءة اللحظية للشرعية

الغاية من هذا الفصل أن تعرف، لحظة وقوعه، إن كان ما يجري أمامك متطابقاً مع المعيار القانوني المذكور في الفصل الرابع من الجزء الأول أم خارجاً عنه، لتقرّر تصرّفك وفق معرفة لا وفق دعر.

1. ماذا أفعل في أول ثلاث دقائق؟

قبل أن تندمج في الحشد، حدّد مخرجين على الأقل وتأكدّ أنهما غير مسدودين. حدّد نقاط الخطر مثل الأزقة المغلقة والجسور والدرج والحوارج الحديدية والواجهات الزجاجية. حدّد أماكن اللجوء كمقهى مفتوح، مسجد، صيدلية، محطة. لاحظ تركز القوات ووجود شاحنات مجهزة بخراطيم المياه، وأي تحرّك على الأطراف يشير إلى تطبيق محتمل. وابقِ في المحيط الخارجي للحشد، فالخروج من وسطه أصعب بكثير.

مؤشرات تصاعد تستدعي الانصراف

بدء إغلاق المنافذ والشوارع الجانبية، أو تحرّك القوات إلى الأطراف والخلف. وضع الأقنعة الواقية أو الخوذ من قبل الأعوان، أو تحضير قاذفات الغاز. صدور الإنذار الأوّل بالتفرّق، وهو اللحظة التي يرتفع فيها الخطر القانوني بشكل حاسم. دخول أفراد بلباس مدني يتصرّفون بشكل استفزازي وسط الحشد، دون أن يُعرّفوا بصفّتهم. انسداد الرؤية أمامك ووراءك في الوقت نفسه.

2. ماذا أفعل في التدافع؟

أخطر ما في المظاهرات ليس دائماً القوة الأمنية. الوفيات في الحشود تحدث في الأغلب بالاختناق الضغطي. إذا لم تعد تستطيع تحريك ذراعيك بحرية، أو صرت تتحرّك مع الحشد لا بإرادتك، فأنت في منطقة خطر.

انسحب أفقيّاً نحو الأطراف ولا تتحرّك ضدّ اتجاه الحشد أبداً، بل بشكل

مائل مستفيدًا من الفراغات التي تفتح لثوان. أبقى ذراعيك مشبكتين أمام صدرك، فذلك يحفظ لك حجمًا للتنفّس إذا زاد الضغط. وابتعد عن الحواجز والجدران والواجهات، فنقاط الضغط القاتلة تتشكّل عندها.

إذا سقطت، تكوّر على جانبك واجعل ظهرك في اتجاه الضغط واحمِ رأسك وانفض في أول فراغ. وإذا سقط شخص أمامك، نادِ بصوت عالٍ ووزّع الوعي بالسقوط، وحاول مع من حولك فتح حلقة صغيرة تسمح له بالنهوض.

3. الغاز المسيل للدموع: ماذا يقول المعيار؟ ماذا أفعل؟

المعيار القانوني يُستعمل الغاز فقط كملاذ أخير بعد إنذارين وإتاحة فرصة حقيقية للتفرّق. استعماله دون استيفاء هذا الشرط أو في فضاءات سكنية مغلقة يصعب فيها التفرّق، مؤثّر على خرق للمعيار يستحق التوثيق وفق الجزء الرابع من هذا الدليل.

قبل التعرّض: لا عدسات لاصقة. نظّارات محيطة إن أمكن، أو نظّارات سباحة بسيطة. كمامة أو قطعة قماش قطنية جافة، فالقمّاش المبلّل يخفّف مؤقّتًا لكنه يحتجز الجزيئات على الوجه. ولا كريمات دهنية على الوجه.

عند التعرّض:

- لا تفرك عينيك ولا وجهك، فالفرك يوزّع الجزيئات ويعمّق الحرق.
- انصرف بهدوء عكس الريح وإلى مكان مرتفع ومفتوح، فالغاز أثقل من الهواء ويتجمّع في المنخفضات والأماكن المغلقة.
- افتح عينيك قدر ما تستطيع واترك الدمع يتدفّق، فهو أفضل غسول طبيعي.
- اغسل العينين بماء نظيف بارد وفير، من الزاوية الداخلية نحو الخارج حتى لا يسيل إلى العين الأخرى.
- تنفّس ببطء وعمق من الأنف. الهرع والصياح يزيدان كمية الغاز التي تستنشقها.

• انزع الملابس الملوثة في مكان آمن، ضعها في كيس مغلق، واغتسل بماء بارد قبل الدافئ.

متى يصبح التعرّض حالة طبية؟ صعوبة تنفّس مستمرة أو صغير في الصدر أو أزمة ربو. استمرار الحرقة الشديدة في العين أكثر من عشرين دقيقة بعد الغسل، أو تغيّر في الرؤية.

إصابة مباشرة بعبوة الغاز نفسها كرسّة أو جرح يقتضي تدخلًا طبيًا، وهي إصابة تعني تجاوزًا واضحًا لقاعدة الاستعمال المناسب، إذ يوجّه الغاز نحو الأرض أو أفقيًا لا مباشرة نحو الأشخاص. وأي تعرّض لطفل، أو لشخص مصاب بمرض تنفسي أو قلبي، أو لحامل.

4. خراطيم المياه والهراوات: ماذا أفعل؟

في خراطيم المياه الخطر ليس الماء بل قوّة الدفع التي تُسقط وتصيب. ابتعد عن مجال الرشّ وعن الأرصفة المرتفعة والدرج حيث يصبح السقوط خطيرًا، وغيّر ملابسك في أقرب فرصة تفاديًا لانخفاض حرارة الجسم في الشتاء. أما الهراوات فأخطر مناطقها الرأس والرقبة والمفاصل، فاحم رأسك بذراعيك وانصرف في اتجاه جانبي لا خلفي مباشر، ولا تدر ظهرك في مساحة ضيقة. ولا تدفع ولا تسحب أي عون آمن ولا تلمس معدّاته مهما كانت الظروف، فذلك يقلب موقفك القانوني كليًا ويحوّلك من محتمل ضحية إلى مُتهم بمقاومة أو اعتداء.

5. إسعافات أولية: ماذا أفعل؟

تمثل هذه الإجراءات مبادئ أساسية للتعامل مع بعض الحالات الطارئة التي قد تحدث أثناء التجمعات أو المظاهرات، لكنها لا تُغني عن التكوين المتخصص في الإسعافات الأولية. لذلك يُنصح بأن يخضع منسّقو المظاهرات وغيرهم من الأشخاص المسؤولين عن تنظيم التجمعات،

لتكوين مناسب في الإسعافات الأولية حتى يتمكنوا من التعامل مع الحالات الطارئة بصورة أكثر أمانًا وفعالية.

في حالة وجود جرح ينفز، ينبغي الضغط مباشرة على موضع النزيف باستعمال قطعة قماش نظيفة، مع رفع الطرف المصاب إن أمكن. وإذا كان هناك جسم غريب مغروس بعمق في الجرح، فلا ينبغي محاولة نزعه، بل يجب طلب المساعدة الطبية.

أما في حالة الإصابة في الرأس، فينبغي تجنب تحريك الشخص إلا إذا كان ذلك ضروريًا لحمايته من خطر مباشر، مع مراقبة مستوى وعيه وظهور القيء أو أي علامات أخرى مقلقة. ويستوجب حدوث فقدان للوعي، حتى وإن كان لفترة قصيرة، تقييمًا طبيًا ونقل الشخص لتلقي الرعاية اللازمة.

وفي حالة الكسر أو الالتواء، يجب عدم محاولة إعادة العظم أو المفصل إلى وضعه الطبيعي، وإنما تثبيت الطرف المصاب في الوضع الذي يوجد عليه ومنع الشخص من استعماله إلى حين الحصول على الرعاية الطبية.

عند حدوث أزمة ربو، ينبغي نقل الشخص إلى مكان تتوفر فيه هواء نظيف، ومساعدته على الجلوس في وضعية مستقيمة مع ميلان بسيط إلى الأمام، ومساعدته على استعمال بخاخه المعتاد إذا كان متوفرًا. وإذا لم تتحسن حالته أو ازدادت صعوبة التنفس، فيجب طلب المساعدة الطبية بصورة عاجلة.

وفي حالة فقدان الوعي مع استمرار التنفس، ينبغي وضع الشخص في وضعية الاستلقاء الجانبي الآمن، مع الاستمرار في مراقبة تنفسه وعدم تركه دون متابعة إلى حين وصول المساعدة المناسبة.

أما في حالة الإغماء أو الشعور بالدوار، فيُنصح بإجلاس الشخص أو إضجاعه ورفع ساقيه قليلًا. ويمكن إعطاؤه الماء فقط إذا كان واعيًا تمامًا وقادرًا على البلع بصورة طبيعية، مع مراقبة حالته.

وفي حالة الحرق السطحي، ينبغي تبريد المنطقة المصابة تحت ماء جارٍ بارد لمدة لا تقل عن عشر دقائق. ويجب تجنب وضع معجون الأسنان أو الزيت

أو الثلج مباشرة على الحرق، لأن هذه المواد أو الطرق قد تؤدي إلى تفاقم الإصابة.

وفي جميع الحالات، يجب التعامل مع هذه الإجراءات باعتبارها إسعافات أولية مؤقتة إلى حين الحصول على الرعاية الطبية المناسبة، خاصة عندما تكون الإصابة خطيرة أو تظهر أعراض غير معتادة أو متفاقمة.

كل إصابة تُصوّر ثلاث مرات، صورة واضحة للإصابة، وصورة تُظهر الوجه معها، وصورة تُظهر التوقيت. ثم توجّه إلى مؤسسة صحية عمومية واطلب شهادة طبية أولية تُذكر فيها الإصابات وسببها المعلن. واحتفظ بالملابس الممزقة أو المملّخة كما هي في كيس دون غسلها؛ هذا التوثيق هو ما يُفَعّل التزام الدولة بالمساءلة المذكور في الفصل الثاني من الجزء الأول.

6. التطويق: ماذا أفعل؟

المعيار القانوني المتعلق بالاحتواء لا يُستعمل إلا عند الضرورة والتناسب لمواجهة عنف فعلي أو تهديد وشيك. التطويق أسلوب يقوم على حصر مجموعة في مساحة مغلقة ثم إيقافها جماعيًا أو تعطيّلها لساعات، وهو يبدأ عادة من الأطراف والخلف لا من المركز. لا تدخل أبدًا مساحة لها مخرج واحد. وإذا بدأ التطويق ولا يزال هناك منفذ، تحرّك إليه فورًا وبهدوء دون جري لافت.

إذا أُغلق الطوق فلا تقاوم. حافظ على هدوئك وعلى الماء إن كان معك، ابقَ مع مجموعتك، وأبلغ الشخص المرجعي بموقعك. ووثّق من الداخل عدد الأشخاص، وتوقيت الإغلاق، وهل صدر إنذار، وهل شُمع بالماء ودورة المياه، وهل يوجد قَصْر أو مسنّون أو أشخاص بحاجة طبية؛ هذه العناصر تحدّد لاحقًا مدى تناسب الإجراء مع المعيار.

الفصل الثالث: الهاتف والبيانات

هاتفك من أكثر ما يمكن أن يُستعمل ضدّك وضدّ زملائك. جزء معتبر من الملاحظات في سياقات مشابهة ينشأ من محتوى رقمي منشور أو صورة أو لقطة شاشة أو محادثة موجودة في هاتف شخص آخر. اعتبر هذا الفصل

امتدادًا لحمايتك القانونية المذكورة في الأجزاء السابقة.

1. كيف أقلل البيانات المعرضة للخطر؟

قلّل ما تحمله قبل الخروج. فكّر جدّيًا في حمل هاتف ثانٍ بسيط بدل هاتفك الكامل بأرشفته. انقل ما تحتاج الاحتفاظ به إلى نسخة احتياطية آمنة خارج الهاتف ثم امسحه من الجهاز. أزل التطبيقات غير الضرورية وسجّل الخروج من الحسابات التي لا تحتاجها اليوم. وراجع المحادثات واحذف كل ما قد يضرّ بشخص آخر لو قرئ، فهذه مسؤولية تجاه غيرك قبل أن تكون حماية لك.

2. كيف أقفل هاتفي بشكل صحيح؟

عظّل بصمة الإصبع والتعرّف على الوجه، واعتمد رمز عبور رقمي طويل من ستّة أرقام على الأقل. السبب عملي يمكن ماديًا وضع إصبعك على المستشعر أو توجيه الهاتف إلى وجهك، أما الرمز فمعلومة في ذهنك يحميها حقًا في التزام الصمت المذكور في الجزء الثالث من هذا الدليل.

اضبط القفل التلقائي على أقصر مدّة ممكنة، وعظّل ظهور محتوى الإشعارات على شاشة القفل. وتعلم كيف تُقفل هاتفك بسرعة وببساطة واحدة، وتدرّب على ذلك قبل اليوم.

3. كيف أتصل بأمان؟

استعمل تطبيقات مشفّرة من الطرف إلى الطرف. فعّل الرسائل المؤقتة ذاتية الحذف في المحادثات المتعلقة بالتحرك. ولا تعتمد على قناة واحدة، بل اتّفق مسبقًا على قناة بديلة وعلى خطة إذا انقطعت الشبكة. اتّفقوا على رسائل قصيرة متّفق على معناها بدل الشرح المفصّل.

4. ماذا أراعي عند التصوير والنشر؟

التصوير أداة توثيق قوية يحميها المعيار الدولي للحقوق المدنية والسياسية

، وهو في الوقت نفسه أحد أخطر أسباب الملاحقة إذا لم يُستعمل بحذر.
هذه القواعد تحدّد من الضرر:

لا تنشر صورة تُظهر وجوه مشاركين أو علاماتهم المميّزة دون موافقتهم الصريحة.

عند النشر، أخفِ الوجوه والأوشمة والملابس المميّزة وأرقام السيارات، بأدوات تمويه فعلي لا برموز تعبيرية يمكن إزالتها.

انزع بيانات الموقع الجغرافي من الصور قبل النشر، وأغلق تسجيل الموقع في تطبيق الكاميرا قبل الخروج.

احتفظ بالنسخة الأصلية ببياناتها الوصفية للاستعمال القانوني، وانشر نسخة معالجة فقط.

أخّر النشر إلى ما بعد الانصراف إن كان يكشف موقعك أو حركة المجموعة.

إذا كان في الصورة شخص يبدو دون سنّ الثامنة عشرة، لا تنشر صورته مطلقاً ولو بموافقته. وثّق ما رأيته كتابياً واحفظ الصورة للاستعمال القانوني عبر جمعية أو محام/ية، دون إدراجها في أي منشور عام.

5. ماذا أفعل بعد الانصراف؟

انقل التوثيق إلى مكان آمن خارج الهاتف في أقرب وقت مع الحفاظ على البيانات الوصفية الأصلية. راجع ما نشرته وما نشره غيرك عنك واطلب حذف ما يعرّضك أو يعرّض غيرك للخطر. غيّر كلمات السرّ إذا كان هاتفك قد خرج من يدك ولو لدقائق. ولا تحذف الأدلة التي تخصّ انتهاكاً محتملاً تعرّضت له قبل نسخها في مكان آمن.

الجزء الثالث:
إذا وقع إيقاف أو تتبع



الفصل الأول: إذا أوقفت

مرجع هذا الفصل القانون عدد 05 لسنة 2016 الذي عزّز حقوق الشخص الموقوف في مجلة الإجراءات الجزائية.

1. ماذا يقول القانون عن حقوقي؟

عند اتخاذ إجراء قانوني ضد شخص، يضمن القانون جملة من الحقوق الأساسية التي تهدف إلى حماية كرامته وضمان احترام حقوق الدفاع والإجراءات القانونية. ويجب أن يكون الشخص على دراية بهذه الحقوق وأن يتمكن من ممارستها بصورة فعلية.

من بين هذه الحقوق الحق في الإعلام بالإجراء المتخذ، إذ يجب أن يتم إعلام الشخص، بلغة يفهمها بالإجراء المتخذ ضده، وبأسبابه ومدته وذلك وفقاً لما يقتضيه الفصل 13 مكرر. كما يحق للشخص إعلام أحد أصوله أو فروع أو إخوته أو قرينه، أو أي شخص آخر يختاره، بشأن الإجراء المتخذ ضده.

ويتمتع الشخص كذلك بالحق في الاستعانة بمحامٍ أو محامية. ففي حالة الاحتفاظ، يمكنه طلب محامٍ ومقابلته على انفراد لمدة نصف ساعة، في مكان يضمن احترام الخصوصية وفقاً للفصل 13 رابعاً. أما في غير حالة الاحتفاظ، فيحق له أن يحضر معه محامٍ أو محامية أثناء سماعه، وأن يطلع على إجراءات البحث ويدون ملاحظاته، وفقاً للفصل 13 سابقاً.

وبخصوص مدة الاحتفاظ، فإنها تكون في الجناح والجنابات لمدة 48 ساعة، ويمكن تمديدها لمدة 24 ساعة إضافية بقرار معلّل من وكيل الجمهورية. أما في المخالفات المتلبّس بها، فتكون مدة الاحتفاظ 24 ساعة.

كما يحق للشخص الالتزام بالصمت، ولا يمكن اعتبار ممارسة هذا الحق اعترافاً أو قرينة على ارتكاب الفعل المنسوب إليه. وله أيضاً الحق في الامتناع عن إمضاء محضر إذا كان لا يعكس أقواله بصورة صحيحة، على أن يتم التنصيص على رفضه الإمضاء في المحضر.

وأخيرًا، يحق للشخص طلب إجراء فحص طبي، ويكتسي هذا الحق أهمية خاصة في الحالات التي يكون فيها الشخص قد تعرض لسوء معاملة أو يدّعي تعرضه للعنف أو لأي شكل من أشكال المعاملة غير اللائقة.

وتشكل هذه الضمانات جزءًا أساسيًا من حقوق الدفاع، لذلك يُنصح، عند التعرض لأي إجراء أمني أو قضائي، بالحرص على معرفة الحقوق التي يضمنها القانون وممارستها، والاستعانة بمحامٍ أو محامية متى كان ذلك ممكنًا.

2. حوار توضيحي

- قامت الشرطة بإيقافي وقاعدين ياخذوني للمركز. شنوا حقوقي في هذه اللحظة؟

من حقا يعلموك بلغة تفهمها بالإجراء المتخذ ضدك وبسببه وبمدته، ومن حقا يعلموا شخصًا تختاره أنت. هذا حق لا خدمة يقدمها لك العون.

- وانجم نطلب محامي والا لازم نستني؟

تنجم تطلب محامي فورًا، وهذا من أهم حقوقك، وله الحق يقابلك وحدك نصف ساعة في مكان يحترم الخصوصية.

- قداش ينجموا يحتفظوا بيا؟

48 ساعة في الجنج والجنايات، و24 ساعة في المخالفات المتلبّس بها، بإذن كتابي من وكيل الجمهورية، قابل للتمديد بقرار معلّل.

- قالولي نصح على المحضر. نصح والا لا؟

اقرأ المحضر كامل قبل. إذا لقيت فيه تصريحات ما قلتهاش أو تم تحريفها، من حقا تمتنع عن الإمضاء.

- تعرضت لضرب أو لسوء معاملة. شنوا نعمل؟

اطلب فورًا العرض على الفحص الطبي بصوت واضح وأمام شهود، وأصّر

على أن يُدَوَّن الطلب في المحضر.

- خرجت من المركز بلا تتبع. وفات؟

لا بالضرورة. احتفظ بكل ورقة عندك، وسجّل ما سُئلت عنه وما أُمضيت عليه، واتصل بمحامي حتى لو ما صار لك حتى شيء.

3. ما الذي يجب أن أفهمه منذ اللحظة الأولى؟

أهمّ ما ينبغي إدراكه هو أن الدفاع يبدأ منذ لحظة الإيقاف، لا عند صدور حكم. لذلك يجب التعامل مع أي استجواب أو محضر باعتباره وثيقة قانونية جدّية، حتى وإن بدأ الوضع بسيطًا، لأن طريقة الردّ ودقة التصريحات والتوثيق تؤثر مباشرة في مسار الملف ومآله.

4. ما هي الأخطاء التي يجب تجنبها؟

1. مقاومة الإيقاف جسديًا مهما كان تعسفيًا؛ المقاومة تفتح تهمةً جديدةً أثقل من الأصلية.

2. الكذب أو الإدلاء بهوية مزيفة.

3. التوقيع على محضر لم تقرأه أو لا يعبر عن كلامك.

4. حمل أي أداة قابلة للتكييف كسلاح، أو أي شيء لا تستطيع تفسير حمله ببساطة.

5. عدم تدوين الأسماء والرتب والأرقام على الزيّ وأرقام العربات والتواريخ والتوقيعات بالدقيقة في أقرب فرصة، فهذه التفاصيل يصعب استرجاعها بعد يوم أو يومين.

ست جمل احفظها: “أنا نمارس حقي في التجمع السلمي.” / “شنوا الأساس القانوني للإجراء؟” / “نطلب نعلم عائلي.” / “نطلب محامي.” / “نلتزم الصمت.” / “نطلب فحص طبي.”

الفصل الثاني: بعد المظاهرة

1. ماذا أفعل في الساعات الأولى؟

1. أبلغ الشخص المرجعي بأنك بخير، وتحقق من كل أفراد مجموعتك بالاسم لا بالافتراض.
2. إذا كان أحدهم مجهول المصير، ابدأ البحث فورًا إلى أي مركز اقتيد؟ من رآه آخر مرة وفي أي توقيت؟ أبلغ العائلة والمحامي/ة.
3. اكتب سردك للأحداث في اليوم نفسه بالتفصيل وبالتوقيات، قبل أن تتلون ذاكرتك برواية غيرك.
4. إذا أُصبت، توجه إلى مؤسسة صحية عمومية واطلب شهادة طبية أولية، واحتفظ بالملابس كما هي.
5. انسخ توثيقك إلى مكان آمن، وراجع ما نشرته.

2. ما هو دور الدعم القانوني؟ من الجهة المختصة؟

الاتصال بمحام/ة يسبق أي تصريح إعلامي أو منشور، لأن ما تنشره قد يُستعمل ضدك في الملف. وإذا كنت موقوفًا وأخلي سبيلك، احتفظ بكل الوثائق وسجل مضمون ما سُئلت عنه وما أمضيت عليه. وإذا واصلك استدعاء لاحقًا، لا تتوجه وحدك فمن حَقك تكليف محام/ة يحضر معك ويطلع على إجراءات البحث.

المسار القانوني قد لا يفضي دائمًا إلى نتيجة سريعة، لكن هذا لا يُبطل جدوي إيداع الشكاوى. الشكاوى تبني الملف وتراكم القضايا وتخلق أثرًا قابلاً للاستعمال في المرافعة، وتُفَعّل التزام الدولة بالمساءلة.

3. ماذا عن الأثر النفسي؟

من الشائع أن تظهر الأعراض التالية في الأيام والأسابيع الأولى: اضطراب النوم والكوابيس والاستعادة القسرية للمشاهد، وفُطِرَ التحفُّز والانتفاض

من الأصوات المفاجئة، وشعور دائم بالمراقبة، وتجنب الأماكن أو الأخبار أو الحديث عن الموضوع، وغضب أو خدر عاطفي أو ذنب تجاه من أوقف أو أصيب، وصعوبة في التركيز والدراسة.

ما يساعد فعلاً هو استعادة الروتين ولو بجهد، والكلام مع من يفهم السياق، وتقليل التعرض للمحتوى

المصور للحادثة لأن إعادة المشهد تُعيد التنشيط. ومجموعات الدعم بين الطلبة تحدّ من العزلة، والعزلة تزيد الأعراض سوءاً. إذا استمرّت الأعراض أكثر من بضعة أسابيع أو عطلت حياتك اليومية، فطلب مساعدة مختصة ليس علامة ضعف، بل خطوة ضرورية من خطوات الحماية نفسها التي يتحدّث عنها هذا الدليل.

4. الإجراءات التأديبية الجامعية

قد تُواجه إجراءً تأديبياً داخل مؤسّستك بسبب مشاركتك، مستقلاً عن أي مسار قضائي، وهذا ما لا يستعدّ له أحد عادة.

ماذا يقول النظام؟

من حقك إعلام كتابي بما هو منسوب إليك وبالنص الترتيبي الذي يستند إليه الإجراء. من حقك الاطلاع على الملف وتقديم ملاحظاتك كتابياً وأن تُسمّع قبل أي قرار. من حقك أن تُرافق بزميل أو ممثّل عن منظمة طلابية أو محام/ية. القرارات التأديبية قابلة للطعن.

ماذا أفعل؟

1. اطلب إعلاماً كتابياً، ولا تقبل الإجراء الشفوي.
2. اطلب مرافقة كتابياً.
3. احتفظ بنسخة من كل ما تُدلي به وكل ما يُبلّغ إليك، بالتاريخ.
4. لا تنتظر صدور القرار للتحرك، استشر جهة قانونية فور تلقّي الإعلام.

ما هي الأخطاء التي يجب تجنبها؟

1. قبول إجراء شفوي دون إعلام كتابي.
2. الإدلاء بتصريحات حول التحرك في إطار التحقيق التأديبي قبل استشارة قانونية، فما تقوله هناك قد ينتقل إلى ملف آخر.
2. عدم طلب المرافقة، ظناً منك أن الأمر بسيط.

الجزء الرابع:
المواكبة والتوثيق الحقوقي



الفصل الأول: مبادئ المواكبة

1. ما الفرق بين المراقب والمشارك؟

يختلف دور المشارك في التجمع عن دور المراقب المستقل من حيث الغرض والموقع وطبيعة السلوك والتوثيق. فالمشارك يمارس حقه في التعبير عن موقف أو مطلب، بينما تتمثل مهمة المراقب المستقل في رصد الوقائع وتسجيل ما يحدث بصورة محايدة ومنهجية.

ويكون المشارك عادةً داخل الحشد، ويشارك في أنشطة التجمع ويعبر عن موقفه أو مطالبه، ولذلك لا يُشترط فيه الحياد. إذ يمكنه بحسب طبيعة التجمع الهتاف أو حمل اللافتات أو التعبير عن موقفه. كما أن ظهوره وتحديد هويته يظللان أمرًا حرجًا وفق اختياره وظروف التجمع.

أما المراقب المستقل، فتتمثل مهمته الأساسية في تسجيل الوقائع كما تحدث، وليس المشاركة في التعبير عن المواقف أو المطالب. ولذلك يُفصل أن يتمركز على أطراف التجمع، في موقع يسمح له برؤية الأحداث بوضوح والانسحاب بأمان عند الحاجة. ويُعدّ الحياد عنصرًا أساسيًا في عمله، وبالتالي ينبغي عليه الامتناع عن الهتاف أو حمل اللافتات أو المشاركة في أنشطة التجمع أو التدخل في مجرياته.

ومن الأفضل أن يكون المراقب المستقل واضح الصفة، ويمكن عندما يكون ذلك آمنًا ومناسبًا للسياق، أن يستخدم شارة أو سترة تعريفية تبين صفته كمراقب. كما يختلف أسلوب التوثيق بين الطرفين فتوثيق المشارك يكون عادةً عرضيًا ومرتبًا بتجربته الشخصية، بينما يعتمد المراقب المستقل على توثيق منهجي ومستمر ومحدد التوقيت للوقائع، بما يسمح لاحقًا بإعادة بناء الأحداث والتحقق منها بصورة أكثر دقة.

وعليه، فإن الفرق الأساسي هو أن المشارك جزء من التجمع ويمارس حقه في التعبير، بينما المراقب المستقل يقف على مسافة منه بهدف رصد وتوثيق ما يحدث بصورة محايدة ومنهجية.

كما ذُكر في الجزء الأول، الدولة ملزمة بحماية المراقبين المستقلين والصحافيين الذين يغطون التجمعات، وأي استهداف أو منع لهم من العمل يشكّل انتهاكاً في ذاته. لحظة انزلاقك إلى الهتاف أو النقاش أو التدخل تفقد صفة المراقب وقيمة توثيقك معها.

2. ما هي مبادئ العمل؟

سلامة الأشخاص الذين توثق عنهم تتقدّم على أي هدف توثيقي: إذا كان التوثيق سيعرّض شخصاً للخطر فلا توثق أو لا تنشر. والدقة تتقدّم على السرعة، لأن خبراً خاطئاً منشوراً بسرعة يضرّ القضية ويعرّضك أنت للمساءلة. ميّز دائماً بين ما رأيته وما سمعته. وقبل أخذ أي شهادة، اشرح من أنت وماذا ستفعل بالمعلومة، ونبّه الشخص إلى حقّه في الرفض أو في عدم ذكر اسمه.

الفصل الثاني: ماذا نوثق وكيف نحفظ الدليل؟

1. ماذا نوثق؟

عند توثيق أي واقعة أثناء تجمع أو مظاهرة، يجب الحرص على تسجيل الوقائع بدقة وموضوعية، دون استعمال أوصاف تقييمية أو استنتاجات غير مدعومة بالمعطيات المتوفرة. والهدف هو إنشاء سجل يسمح بإعادة بناء ما حدث والتحقق منه لاحقاً.

ينبغي أولاً تسجيل ماذا حدث، وذلك من خلال وصف الفعل بصورة محددة ومباشرة، مثل الرش بالماء، أو إطلاق قنابل مسيلة للدموع، أو الضرب بالهراوات، أو إيقاف أحد الأشخاص، بدل استعمال أوصاف عامة أو أحكام مسبقة.

كما يجب تحديد متى حدثت الواقعة، مع تسجيل التاريخ والتوقيت بالدقيقة لكل واقعة على حدة، لأن الدقة الزمنية تساعد على ترتيب الأحداث وإعادة بناء تسلسلها.

ويجب أيضًا تحديد مكان وقوع الحدث بدقة، من خلال ذكر اسم النهج أو الشارع، والتقاطع، والمعلم المقابل أو أي نقطة مرجعية تسمح بتحديد الموقع بصورة واضحة.

أما بالنسبة إلى من كان معنيًا بالواقعة، فينبغي تسجيل عدد المتضررين وصفاتهم، قدر الإمكان، وتحديد الجهة التي قامت بالفعل أو تدخلت، مع تسجيل ما يمكن ملاحظته من الزي الرسمي أو أرقام التعريف، إضافة إلى تحديد الشهود عند توفرهم.

ومن الضروري كذلك توثيق كيفية وقوع الواقعة وتسلسلها الزمني، بما في ذلك تحديد ما إذا كان قد صدر إنذار قبل التدخل، وعدد مرات توجيه الإنذار، مع الرجوع إلى المعايير المتعلقة بالإنذار عند الاقتضاء. ويجب تسجيل الأحداث وفق ترتيبها الفعلي، بدل الاكتفاء بوصف النتيجة النهائية.

وأخيرًا، ينبغي توثيق الآثار المترتبة عن الواقعة، بما في ذلك الإصابات، والإيقافات، والأضرار المادية، وأي تدخل طبي تم تقديمه. ويساعد تسجيل هذه العناصر مجتمعة على تكوين صورة دقيقة ومتكاملة عن الواقعة، بما يمكن من اعتماد التوثيق لاحقًا في أعمال الرصد أو إعداد التقارير الحقوقية.

2. كيف نحفظ الدليل بما يجعله قابلاً للاستعمال؟

- لكي يكون التوثيق قابلاً للاستعمال في المرافعة أو التقاضي، يجب أن يستجيب لمعايير حفظ الدليل الرقمي المعتمدة دوليًا:
- لا تعديل مطلقًا لا قص ولا تعديل ألوان ولا فلاتر.
- احفظ الملفات الأصلية ببياناتها الوصفية كما هي، واعمل على نسخ للنشر.
- سجّل سلسلة الحفظ من صوّر، ومن نقل الملف، ومتى، وإلى أين.
- خزّن نسختين واحدة مشفرة محليًا وأخرى في مكان آمن آخر.
- أضف توثيقًا تكميليًا لقطعة شاشة تُظهر التوقيت والموقع، وتسجيل صوتي قصير تصف فيه المشهد لحظة وقوعه.

3. إلى من أوجّه التوثيق؟

إذا رغبت في تحويل توثيقك إلى ملف قابل للمتابعة، القناة الأسلم غالبًا محامية/ية مختصة/ة أو جمعية حقوقية تعمل في هذا المجال. جهّز قبل التوجّه إليهم ملخصًا في عشرة أسطر يجيب على الأسئلة الست أعلاه، وقائمة بالملفات المتوفرة مع مقاساتها وتوقيتاتها الأصلية، وما تريده بشكل صريح.

الجزء الخامس:

اعتبارات خاصة لفئات تواجه مخاطر إضافية



تواجه الفئات التالية مخاطر مضاعفة ومختلفة عند ممارسة الحق نفسه. وجب التنويه عليها وأن تأخذها في حساب تخطيطها، لا أن تتركها لتصرف الأفراد.

1. النساء

العنف الجنسي واللفظي وارد من أطراف متعدّدة، ولا ينبغي الانصراف بصفة منفردة خاصة بعد التفريق. حدّدن المرافقة بالاسم لا بالافتراض، واتّفقن على أن الانصراف يكون جماعيًا. وفي حالة تحرّش أو عنف جنسي، احتفظي بالملابس كما هي ولا تغتسلي قبل الفحص الطبي إذا كنتِ تفكرين في تتبّع قانوني. وفي حالة الإيقاف، التفتيش الجسدي يجب أن يقوم به عنصر آمن من الجنس نفسه، فاطلي ذلك صراحة.

2. أفراد مجتمع الميم-عين

الخطر هنا مضاعف قد يتحوّل الإيقاف من مسألة تتعلق بالتجمع إلى ملاحقة على أساس الميول الجنسي أو الهوية الجندرية. نظّف هاتفك بعناية خاصة قبل الخروج. الفحوص الشرجية ترفضها المعايير الطبية والحقوقية وتُعتبر شكلًا من التعذيب، ومن حقك رفضها والإصرار على تدوين الرّفص وعلى حضور محام/ية. ولا تكشف وضعك لأي جهة أمنية ولو بدت متعاطفة.

3. الأقليات والسود والمهاجرون.ات

الاستهداف والتنميط والتفتيش الانتقائي احتمالات أعلى في وضعك، وأي إجراء من هذا النوع يخالف مبدأ عدم التمييز. احمل وثائقك في نسخة أصلية ونسخة مصوّرة محفوظة عند شخص خارج التحرك. وإذا كنت مقيمًا بوضع إداري هشّ، فالحضور المساند من بعيد خيار مشروع تمامًا. القانون عدد 50 لسنة 2018 المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري يوفرّ مسارًا قانونيًا في حال تعرّضك لخطاب عنصري.

4. ذوي وذوات الإعاقة

على المجموعة أن تدرج مشاركتك في التخطيط من البداية، مسلك انصراف خالٍ من الدرج والحواجز، ونقطة تجمّع قريبة، وشخصان مكلفان بالمرافقة لا شخص واحد. احمل احتياطيًا لما يمكن حمله من المعدات المساعدة. وفي حالة الإيقاف، من حقك ترتيبات تيسيرية معقولة بما فيها الترجمة بلغة الإشارة إن كنت أصمّ فاطلبها صراحة.

5. الأ جانب

الإيقاف قد يترتب عنه أثر على تأشيرتك أو بطاقة إقامتك أو تسجيلك الجامعي. من حقك الاتصال بسفارتك أو قنصليتك، فسجّل الرقم مسبقًا. ومن حقك مترجم إذا لم تفهم لغة الإجراءات، ولا توقّع على أي وثيقة بلغة لا تفهمها.

6. الأمراض المزمنة

إذا كنت مصابًا بالربو، فالتعرّض للغاز قد يسبّب لك أزمة حادة، والحضور من بعيد قرار سليم. وإذا كنت مصابًا بالسكّري، احمل ما يرفع السكّر سريعًا وأخبر شخصين في مجموعتك بعلامات الأزمة. احمل في جيبك بطاقة صغيرة تذكر حالتك وأدويتك وحساسياتك ورقم اتصال.

خاتمة: من المعرفة إلى الحماية

لا يهدف هذا الدليل إلى تخويف المتظاهرين. ات من المشاركة، وإنما إلى مساعدتهم. ن على ممارسة حق مضمون لهم بثقة، وعلى معرفة الفرق الدقيق بين قيد مشروع وتجاوز يستحق التوثيق والظعن.

فالحماية لا تبدأ عند وقوع الإيقاف، بل تبدأ من الاستعداد قبل الخروج، ومن معرفة الحق ذاته، ومن القدرة على قراءة ما يجري أمامك بمعيار قانوني واضح لا بالتخمين. وكل واقعة أو إجراء يستحق أن يُقرأ بعناية، ووثق، ويُحال إلى محام. ية أو جمعية حقوقية عند الاقتضاء.

ولا ينبغي لأي طالب أو طالبة أن يعتبر نفسه في موقف ضعف لمجرد ممارسته لهذا الحق. فهو يتمتع، في المقابل، بجملة من الضمانات التي يجب أن يعرفها ويمارسها في الوقت المناسب، بما في ذلك الحق في معرفة أساس أي إجراء يُتخذ ضده، والاعتراض على ما يخالف القانون، واللجوء إلى القضاء عند الاقتضاء.

ويظل هذا الدليل وثيقة عمل قابلة للتحيين، ولا يغني عن الاستشارة القانونية المتخصصة كلما تعلّق الأمر بوضعية فردية تستوجب تقييمًا قانونيًا خاصًا.

الملاحق

الملحق 1: بطاقة الجيب (للطبع والقطع)

اطبع هذه الصفحة، اقطع البطاقتين، واحمل إحدهما في جيب داخلي. لا تكتب فيها أسماء زملائك.

الوجه: حقوقي عند الإيقاف

1. من حقي أعلم بالإجراء وسببه ومدته، بلغة أفهمها.
 2. من حقي إعلام عائلتي أو شخص أختاره.
 3. من حقي محام/ية، ومقابلته وحدي نصف ساعة في مكان يحترم الخصوصية.
 4. الاحتفاظ: 48 ساعة في الجرح والجنايات (قابلة للتمديد بقرار معلّل)، 24 ساعة في المخالفات المتلبّس بها.
 5. من حقي التزام الصمت. الصمت ليس اعترافاً.
 6. من حقي الامتناع عن إمضاء محضر لا يعبر عن كلامي.
 7. من حقي طلب الفحص الطبي. اطلبه بصوت مسموع وأمام شهود.
- أقول: "نمارس حقي في التجمع السلمي." / "شئونة الأساس القانوني؟" /
"نطلب محامي." / "نطلب فحص طبي."
المحام/ية:
الخط القانوني:
شخص مرجعي:

الظهر: سلامتي في الميدان

- قبل: أعلمتُ شخصًا خارج التحرك . عطلتُ البصمة والوجه . رمز عبور طويل . لا عدسات لاصقة . حذاء مغلق . ماء . الرقم على ساعدي.
- في المكان: مخرجان محدّدان . نقطة تجمع أولى وثانية . أبقى على الأطراف . أراقب الأطراف لا المركز.
- غاز: لا تفرك . انصرف عكس الريح وإلى مكان مرتفع . دع الدمع يسيل . اغسل بماء بارد وفير . تنفّس ببطء من الأنف.
- تدافع: لا تتحرك ضد التيار . ذراعان أمام الصدر . تحرك مائلًا نحو الأطراف . ابتعد عن الحواجز والجدران.
- تطويق: لا تقاوم . ابقَ مع مجموعتك . أبلغ موقعك . وثّق من الداخل.
- بعد الإنذار بالتفريق يرتفع الخطر القانوني كثيرًا. القرار قرارك. يمكنك الانصراف في أي لحظة.

الملحق 2: استمارة تقرير حادثة

تُملأ استمارة واحدة لكل واقعة، لا لكل تحرّك. انسخها ووَزّعها على مجموعتك قبل التحرك.

الحقل	التعبئة
رمز الواقعة	
التاريخ	
التوقيت بالدقيقة (البداية والنهاية)	
الموقع بالتحديد (نهج/تقاطع/معلّم مقابل)	
نوع التحرك ومنظمه المعلن	
العدد التقريبي للمشاركين (رصد لا تقدير)	
هل تمّ الإعلام المسبق؟ هل يوجد وصل؟	
هل صدر قرار منع؟ من أبلغه ومتى؟	
وصف الفعل المرصود (وصفي لا تقيمي)	
هل صدر إنذار؟ كم مرة؟ في أي توقيت؟	
الفاعلون: الجهة، الزيّ، الأرقام، أرقام العربات	
المتضرّرون: العدد والصفة	
الشهود (بالترميز لا بالاسم في الملف نفسه)	
الأثر: إصابات / إيقافات / أضرار	
الملفات المرفقة (صور/فيديو) ومقاساتها وتوقيطاتها	
من ملأ الاستمارة وبأي تاريخ	

الملحق 3: جهات الاتصال

تُملأ محلياً قبل كل تحرّك: رقم محام/ية أو خط قانوني، رقم الشخص المرجعي، رقم أقرب مؤسسة صحية عمومية، رقم جمعية حقوقية للتوجيه عند الحاجة.

الملحق 4: معجم

المصطلح	التعريف
الاجتماع العام	لقاء في فضاء غير الطريق العام، حرّ وبدون ترخيص سابق
الموكب/المظاهرة	تحرّك أو تجمّع بالطريق العام يقتضي إعلاناً مسبقاً وجوبياً
التجمهر	تجمّع بالطريق العام أو الساحات العمومية، محرّج إذا كان مسلحاً أو ينتج عنه إخلال بالراحة العامة
الإعلام المسبق	إجراء إخباري لا ترخيصي، يضبطه القانون بشروط وآجال محدّدة
التدرّج في استخدام القوة	مبدأ يقتضي استنفاد الوسائل غير العنيفة والإنذارات قبل أي استخدام للقوة، وقصر القوة على الحد الأدنى اللازم
الاحتفاظ	حرمان من الحرية بإذن وكيل الجمهورية لمُدّة محدّدة قابلة للتديد وفق شروط القانون
الضابطة العدلية	الأعوان المؤهلون قانوناً لإجراء البحث وتحرير المحاضر
المواكبة	الحضور بصفة مراقب مستقل بهدف تسجيل الوقائع لا المشاركة
عدم الإضرار	التزام بالآي يؤدّي العمل التوثيقي إلى ضرر بمن يُقصد حمايته
الميتاداتا	البيانات الوصفية المرافقة للملفّ الرقمي، وهي أساس قيمته كدليل
سلسلة الحفظ	تسلسل موثّق لمن حاز الدليل ونقله، وأي انقطاع فيها يُضعف قيمته
التطويق	حصر مجموعة في مساحة مغلقة ثم إيقافها أو تعطيلها

الملحق 5: المراجع

النصوص الوطنية

دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022، وخاصة الفصول 25 و42 و55.

القانون عدد 04 لسنة 1969 المؤرخ في 24 جانفي 1969 المتعلق بالاجتماعات العامة والموكب والاستعراضات والمظاهرات والتجمهر، كما نُقِّح بالمرسوم عدد 13 لسنة 2011.

القانون عدد 05 لسنة 2016 المؤرخ في 16 فيفري 2016، وخاصة الفصول 13 مكرر و13 رابعا و13 سابعا من مجلة الإجراءات الجزائية.

المرسوم عدد 54 لسنة 2022 المؤرخ في 13 سبتمبر 2022، وخاصة الفصل 24.

القانون عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال.

القانون عدد 50 لسنة 2018 المؤرخ في 23 أكتوبر 2018 المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

الأمر عدد 50 لسنة 1978 المؤرخ في 26 جانفي 1978 المتعلق بتنظيم حالة الطوارئ.

المجلة الجزائية ومجلة الإجراءات الجزائية ومجلة الاتصالات، في نسخها المحيثة.

ملاحظة تحيين: أرقام الفصول أعلاه تُراجع في الرائد الرسمي قبل كل طبعة جديدة.

المعايير الدولية

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وخاصة المادتان 12 و21.

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 37 (2020) بشأن الحق في التجمع السلمي.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وخاصة المادتان 19 و20.

المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون.

 **INTERSECTION**
ASSOCIATION

